دور الدولة المصرية في عملية النمو الرأسمالى
في
عهد محمد على
(١٨٠٥ ـ ١٨٤٨)

دكتور / محمد ابراهيم منصور
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة اسيوط

تمهيـــد :

ان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، بل وقيام الدولة مباشرة بأداء ما نسميه اليوم وظائف « المنظمين » يمكن رده الى أزمان سحيقة . وعنــد النظر مــن زاوية تاريخية أكثر تحديدا أن نعتبر رأســمالية « دعه يعمل » استثناء وخروجــا مؤقتا من سياسات تدخلية متعاقبة انتهجها « المر كنتيليون » وأنصار « كولبير » ، ثم اتبعتها الحكومات الرأسمالية المعاصرة فيما بعد . وهذه النظرة التاريخية تكشف عن ضعف ما تزعمه المدارس الحرة من خلود نظام المشروع الحر .

وعلى الرغم من أن تأثير الدولة فى تشكيل النشاط الاقتصادى كان أقــل ظهورا خلال فترة رأسمالية « دعه يعمل » منه تحت نظــام الاقطاع ، فان أثره فى خلق علاقات انتاج جديدة لا ينبغى التهوين من شأنه . فلولا المعاونة القوية من الدولة لما أمكن ان تحدث عملية التراكم الاولى . وقد اعترف آدم سميث بضرورة تكليف الدولة بتوفير

متطلبات التكوين الاساسى • فهو يتكلم عن ضرورة اقامة بعض الاعمال والمنشئات العامة وصيانتها مما لا يمكن أن يكون ذا فائدة بعينة أو لمجموعة صغيرة من الافراد وان كانت غالبا ما تقدم بالنسبة لمجتمع كبير أكثر من نفقتها • كذلك اضطر ليونيل روبنز ـــ وهو من غلاة الداعين الى الافكار الحرة الحديثة ـــ الى الاعتراف بأن نظام « الحرية الاقتصادية » كان يتطلب شرطا أساسيا هو « خلق بيئة مصطنعة الى حد بعيد ، وهذا ضرورى اذا أريد للنظام أن يعمل على الوجه الصحيح • ولم يكن يقصد بطبيعة الحال ـــ بالبيئة المصطنعة سوى متطلبات التراكم الاولى التى يجب أن تضطلع بها الدولة ، كما لم يكن يقصد بالنظام سوى « الرأسمالية » • وكان ماركس قد أوضح قبل ذلك كيف أن عملية تاركم رأس المال قد زادت سرعتها وان الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية قد اختصر عمدا باستخدام سلطة الدولة [1] •

وربما يصعب تصور الرأسمالى على أنه واقعة اقتصادية • أى تحويل لعلاقات الانتاج يفرضه تطور القوى الانتاجية ، تحويل قابل لان يتم من تلقاء نفسه ، بفعل حركة القوى الاقتصادية من دون التدخل الفعال للسلطة السياسية أى الدولة • فالدولة تشكل عنصرا أساسيا فى دراسة ميكانزم التشكيلات الاجتماعية ، اذ لا يجوز ارجاع هذه التشكيلات الى أنماط انتاجية ، كما يستحيل ارجاع هذه الانماط الى بنية تحتية اقتصادية بحيث لا يؤخذ عامل الدولة بعين الاعتبار • اذ تلعب الدولة دورا حاسما فى تحقيق شروط التراكم العينية •

ولم تتحدد معاونة الدولة فى تنمية علاقات الانتاج الرأسمالية وتوسيع قوى الانتاج فى الوسائل غير المباشرة مثل خلق الدين العام

---

(١) أجناتسى زاكس : نماذج القطاع العام فى الاقتصاديات المختلفة ، موازنة بين الهندى واليابانى ، ترجمة سمير عفيفى ومراجعة دكتور رفعت المحجوب ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ، صفحة ٨٥ ـــ ٨٧ •

والسياسات المالية والائتمانية والحمائية ، بل تعمقت حتى وصلت الى مجال الانتاج المادى ذاته • وثمة أمثلة كثيرة لهذا الدور فى التاريخ الاقتصادى ، وان كان من المفيد حقا ان نحاول تحليل الدور الذى لعبته رأسمالية الدولة فى عملية النمو الرأسمالى فى مصر خلال حكم محمد على ، والدروس الثمينة التى أنطوت عليها هذه التجربة الفريدة فى النصف الاول من القرن التاسع عشر •

وقد يكون من الاهمية بمكان أن نتعرض أولا للجدل الذى ثار حول طبيعة رأسمالية الدولة فى عهد محمد على ، قبل أن نعرف دورها — تفصيلا — فى عملية النمو الرأسمالى ، وتهيئة الاقتصاد المصرى للاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى •

أولا — الجدل حول رأسمالية الدولة فى عهد محمد على :

يعرف موريس دوب رأسمالية الدولة « بأنها مجموع العلاقات الجديدة بين الدولة ورأس المال والتى تسمح لدولة بتوجيه العمليات الاقتصادية وتنسيقها وتخطيطها ، ويختلف المضمون الاجتماعى لرأسمالية الدولة ودورها باختلاف طبيعة الدولة والمصالح الطبقية التى تمثلها ، أى باختلاف العلاقات السائدة فى المجتمع • [٢] وبعبارة أخرى تشير رأسمالية الدولة الى أن تأثير كل تدخل من الدولة يرتهن بطبيعة الدولة وبالسياسة الواقعية التى تنتهجها • أى أن تدخل الدولة يرتبط بأسلوب ممارسة السلطة السياسية والتعبير الاقتصادى والاجتماعى لهذه السلطة [٣] •

ويرى البعض أن هذا التعريف يكاد ينطبق على مصر فى عهد محمد على (١٨٠٥ — ١٨٤٠) حيث تدخلت الدولة فى النصف الاول من القرن

(2) Dobb, M., : Studies in the development if Capitalism, Routledge & Kegan, London, 1957, p. 384.

(٣) زاكس : المراجع السابق صفحة ١٢ .

التاسع عشر فى النظام الاقتصادى للبلاد ، ووجهت العمليات الاقتصادية الى نموذج يمكن أن نسميه طبقا لتعريف موريس دوب باسم « رأسمالية الدولة » • فقد حصلت مصر — لاول مرة فى تاريخها الحديث — على سياسة اقتصادية منظمة • وقد أثارت هذه السياسة الكثير من الجدل واختلفت بشأنها الاراء ، رغم أن الظروف الموضوعية لمصر لم تكن تسمح بغير ذلك [٤] حتى ان البعض قد غالى فى تقديره لهذه السياسة الاقتصادية الى حد القول بأنها كانت مزيجا من « الاشتراكية الحكومية » القائمة على الاحتكار مقرونة بالنظام الديكتاتورى[٥] • وهو قول يناقض تعريف دوب السابق لرأسمالية الدولة ، حيث لا يمكن أن توصفبا الاشتراكية لاول وهلة حالة تتولى فيها الدولة نشاطا اقتصاديا ، فاذا كان احتكار التبغ مثلا يعنى الاشتراكية لكان نابليون ومترنخ هما مؤسسا الاشتراكية • وان كان بعض الباحثين — رغم هذا — يرجع تأثير محمد على بأفكار السان سيمونيين الاشتراكية التى كانت الحملة الفرنسية قد أدخلتها وشيكا فى مصر أو التى نقلها مبعوثوه النجباء من فرنسا بعد ذلك [٦] •

أما باتريك أوبريان فيقول بأن محمد على طبق نظاما اقتصاديا تصح تسميته بالنظام الجماعى[٧]، وهو نظام تقدمت فى ظله قوى الانتاج

---

(٤) د. على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر الاول من القرن التاسع عشر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٤١ .

(٥) د. جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ، مطبعة لجنة البيان العربى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٤ .

(٦) كامل زهيرى : حقائق لم تنشر عن السان سيمونية فى مصر ، الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، صفحة ٤٥ — ٤٦ .

(7) O'brien, Patric : The Revolution in Egypt's Economic system, London, 1966, p. 39.

تقدما كبيرا ، فاستصلحت أراضى جديدة ، واتسعت رقعة الارض التى تروى وفقا لنظام الرى الدائم • ويبدو أن صافى الاستثمارات فى الرى قد ارتفع فى عهـــد محمد على ارتفاعا كبيرا • فقد تم تنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية من حفر الترع والمصارف وانشاء الكبارى والجسور وبناء السواقى ، وأدخلت فنون انتاجية جديدة خاصة بالدورة الزراعية ، ومحصولات جديدة كثيفة العمل • وقد اتفق آخرون مـــع أوبريان بقولهم انه نظام معين من الاحتكار ، اذ كانت الدولة تملك تقريبا جميع وسائل الانتاج وتقوم بتوجيه استخدامها فى الانتاج بصـــورة مركزية ، خاصة بعد أن نجح محمد على فى تكوين دولة مركزية ، اثر تراجع اللامركزية السياسية الاقطاعية المملوكية مع تقدم قوى الانتاج تقدما كبيرا فى عهده • بيـــد أن هذه الدولة ، كما يقول الدكتور جمال حمدان كانت تتراوح بين الاقطاعية ورأسمالية الدولة التى قصـــد بها حين صـــادر كل الارض أن تصـــفى فى النهاية الى اقطـــاع أسرى بالذات [٨] •فقد ظل أسلوب الانتاج الاقطاعى كما هو ، وظلت العلاقات الانتاجية الاقطاعية كما كانت • وحتى الصناعة التى أقامها محمد على مباشرة تحت ملكية الدولة لم تكن نتاج تطور طبيعى للبرجوازية التجارية، ولم تحطم بالتدريج الانتاج الحرفى للطوائف لحل محله المصنع الكبير ، ولذلك كـــان من الطبيعى جدا أن تنهار هذه الصناعة بمجرد أن انهارت الاسباب التى أنشئت من أجلها ، وهى الاستراتيجية العامة لمحمد على التى فرضتها عليه ظروف داخلية وخارجية [٩] ، ومع ذلك فقد انطوت

---

(٨) د. جمال حمدان : البيروقراطية والجغرافية ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٦٥ صفحة ٦٣ .

(٩) د. راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، مكتبة النهضـــة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ٦٠ .

التوجهات الاقتصادية الجديدة لمحمد على فى مقتبل القرن التاسع عشر على اتجاهات فى غير صالح البنيان ما قبل الرأسمالى • وقد أصابت هذه الاجراءات بغير شك العلاقات الاقطاعية بالتفكك ، ولكنها تمزق بطريقة حاسمة نسيج هذه العلاقات • وأن ما حدث فى عهد محمد على كان حالة تشبه ـ الى حد ما ـ حالة الانتقال الاوربى من التفتت الاقطاعى فى العصر الوسيط الى الملكية المطلقة الماركنتيلية • فبعد أن الغى نظام الالتزام واسترد للدولة أراضى الاوقاف واقطاعيات المشايخ والعلماء وأمراء المماليك ، أخضع الانتاج الزراعى لنظام واحد من جباية الخراج « المركز »[١٠] • وعلى أية حال ، فقد كانت السلطة المركزية على القطاع الزراعى فى عهده أقوى بكثير وأكثر اتساعا منها فى عهد المماليك أو بعده ، فالملكية العامة فى القرن الثامن عشر لم تكن الا قدرا اسميا من الأشراف المركزى على رأس مال مصر الانتاجى الرئيسى « الأرض » اذ ظل الاشراف بوجه عام على الانتاج الزراعى فى أيدى « الملتزمين » الذين منحتهم الدولة أراضى شاسعة أو أقاليم بكاملها ليتولوا الاشراف عليها نيابة عن الدولة[١١] • وبعد عهده ، خفت تدريجيا قبضة الدولة على القطاع الزراعى ، كما كفت ـ نهائيا ـ عن التدخل فى تسيير دفة النشاط الاقتصادى بوجه عام •

وقد مهد تفكك العلاقات الاقطاعية فى مصر ـ بسبب السياسات الماركنتيلية لمحمد على ـ لمرحلة انتقالية من الانتاج السلعى ما قبل الرأسمالى والخاضع لقانون القيمة والممهد لبروغ الرأسمالية • وقد نجم عن هذا التفكك تحول الريع العينى الى ريع نقدى ، والانتقال بالاقتصاد المصرى من نمط خراجى اقطاعى تنعدم فيه « مركزة الفائض »

---

(١٠) د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الثانى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٧٥ .

(11) O'brien, Patric : op. cit., p. 34.

بحكم تفتت السلطة وتوزيعها بين أمراء المماليك والمشايخ والملتزمين ، ويقوم فى الواقع على « القيمة الاستعمالية » الى نمط جديد من الانتاج السلعى تنمو داخله باطراد نواة « القيمة التبادلية » وعلاقات الانتاج الرأسمالية ، ويعبأ فيه الفائض مركزيا طبقا لمقتضيات التراكم الرأسمالى .

ثانيا : دور الدولة فى عملية النمو الرأسمالى فى عهد محمد على :

تميز حكم محمد على ــ فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ــ بازدياد سيطرة الدولة على الاقتصاد القومى ، وتوجيهه نحو الاغراض التى رسمتها له . وقد سبق أن نوهنا الى أن اشراف الدولة على الاقتصاد الزراعى ــ قبل محمد على ــ كان اسميا . ومن ثم لم يفض الى تغيرات جوهرية فى علاقات الانتاج المسيطرة . أما فى هذا الطور من تاريخ مصر ــ فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ــ فقد لحقت بنيانها الاقتصادى ما قبل الرأسمالى تطورات بعيدة الاثر عن طريق تدخل الدولة المباشر أدى به الى الانتقال من اقتصاد ساكن الى اقتصاد مفتوح متحرك . ففى عشرينات القرن التاسع عشر تحولت مصر من اقتصاد معيشى الى اقتصاد تصديرى ، وتمت خلال السنوات (١٨٢٠ ــ ١٨٤٠) محاولة طموحة ــ لم يكتب لها الاستمرار ــ لتحويل الاقتصاد القومى الى اقتصاد حديث ومستقل ، واقامة الاتصال بين القطاع التصديرى والقطاعات الاخرى [١٢] .

وقد بنى هذا التدخل على أساس الاقتناع بأن على الدولة أن تتخذ خطوات ايجابية لتحقيق « الدفعة القوية » اللازمة لعبور الهوة بين مصر وأوربا . وقد كان هذا ــ الى حد ما ــ تجاوبا مع الاتصال

(12) Charles Issawi : Egypt since 1900, Astudy in Lop - Sided Development, journal of Economic History March 1964, pp. 1 - 25.

المتزايد بين مصر والغرب الذى بدأ بحملة بونابرت على مصر — تماما كما حدث فى تجربة اصلاح الميجى فى اليابان الذى تلا حملة الكومودور بيرى فى منتصف القرن التاسع عشر •

فقد جاءت الحملة الفرنسية (١٧٩٨ — ١٨٠١) لتمثل أول مواجهة بين رأس المال والمجتمع المصرى • وكان هدف الحملة ، من الناحية الاقتصادية ، تحويل مصر الى مزرعة كبيرة تعوض فرنسا عما فقدته فى حروبها الاستعمارية مع انجلترا فى القرن الثامن عشر فى أمريكا وجزر الهند الغربية • بيد أن محاولة رأس المال الفرنسىفشلت فى أن تخلق من الاقتصاد المصرى اقتصادا تابعا ، ولكن عملية المسح الشامل ودراسة مصر كوحدة انتاجية واحدة ، والسياسات التى رسمتها الحملة لاستغلالها أفادت فى المرحلة التالية فى محاولة بناء اقتصاد مصرى غير تابع فى السوق العالمية • وهى المحاولة التى قامت بها الدولة المصرية بزعامة محمد على فى الفترة ما بين ١٨٠٥ الى ١٨٤٠ • وتتضمن هذه المحوالة أول بناء صناعى ذى وزن نسبى هام ، واعادة تنظيم القطاع الزراعى (١٣) •

وقد افضى اعادة تنظيم القطاع الزراعى — بالذات — الى نتيجتين هامتين :

١ — نمو تدريجى فى علاقات الانتاج الرأسمالية ، وتحول أنماط الانتاج ماقبل الرأسمالية الى أنماط رأسمالية • وربما كان صحيحا • — لهذا السبب — الزعم بأن بذور الرأسمالية فى مصر نشأت من أصول زراعية وليست من أصول حرفية أو صناعية •

٢ — زيادة دور الدولة فى تعبئة الفائض الاقتصادى ، وفقا لمقتضيات الانتاج السلعى وزيادة التراكم الرأسمالى •

---

(١٣) د. محمد دويدار : التكوين التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر ، مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد ٣٧٣ ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨ — ٩ .

(١) نمو علاقات الانتاج الرأسمالية :

شهد القطاع الزراعى المصرى — فى عهد محمد على — تطورين جذريين ، وصفهما « أوبريان » بأنهما « ثورة »[١٤] . أما أولهما ، فهو ادخال محاصيل نقدية لها قيمتها السوقية فى الاقتصاد العالمى كالقطن وقصب السكر . وثانيهما ، ما حدث من تغيرات فى الملكية الزراعية ونظام حيازة الأرض فى مصر ، حيث تطورت ملكية الارض فى عهده من عامة الى خاصة . وقد كانت مجموعة الاحداث التى عرفتها مصر فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر : الحملة الفرنسية ، محاولة الانجليز غزو مصر سنة ١٨٠٧ ، والحروب النابليونية فى أوربا ، هى التى أدت الى ازدياد درجة احساس الدولة المصرية بالطلب فى السوق العالمية ، وهذه الاستجابة للطلب المتزايد فى السوق الدولية عبرت عن نفسها فى تاريخ لاحق بالنسبة لطلب العالمى المتزايد على توسع صناعة المنسوجات ، ومع قيام الدولة المصرية بخطوات واسعة فى البناء الصناعى . يقول « مابرو » « ان ادخال زراعة القطن الطويل التيلة فى العشرينات من القرن التاسع عشر، كان بداية لعمليةتحول طويلة استمرت خلال مراحل متعددة ، وأدت بالرغم من التغيرات التى حدثت فى الظروف السياسية الى ظهور اقتصاد موجه نحو التصدير [١٥] ، ومن ثم تغير الشكل العينى للفائض الاقتصادى من المواد الغذائية الى القطن . وأصبحت مصر — لاول مرة فى تاريخها — مصدرة صافية للقطن ومستوردة للمواد الغذائية ، أى أن الزراعة التى ظلت — حتى ذلك الوقت — تتحكم فيها « قيمة الاستعمال » ومكرسة بالدرجة الاولى

---

(14) O'brien; op. cit., p. 36.

(١٥) روبرت مابرو : الاقتصاد المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٢) ، ترجمة د. صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٤ — ١٧ .

لاشباع احتياجات البقاء ، أصبحت زراعة نقدية ، متكاملة من خلال تصدير سلعة أولية ثمينة الى الاقتصاد الدولى •

لقد كان القطن علامة بارزة فى تاريخ مصر الاقتصادى ، وأداة هامة لادماج الاقتصاد المصرى — بعد عهد محمد على — فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى • وفتح بذلك آفاقا جديدة للتجارة المصرية ، وزود البـــلاد بمصدر كبير للتراكم ، وأوجد فى الاقتصاد المصرى خطوط اتصال ملائمة بين القطاعات ، لم تكن موجودة بالقطع فى ظل البنيان الســـابق (١٦) •

ومن ناحية أخرى رأى محمد على أن نظام حيازة الارض القائم فى مصر لا يوفر له الموارد اللازمة لتحقيق « مشروعه » • ومن ثم فقد قرر تغييره ، ولهذا أخذ منذ عام ١٨٠٩ ينحى الفئات الاجتماعية التى وضعت أيديها على أراضى مصر ، والغى نظام الالتزام ، وصـــار هو نفسه مالك الارض ، ولم يعد زراعها أكثر من مستأجرين لديه • وكان مديروه وكلاء عنده فى ادارة البلاد يقومون بتوزيع الاراضى والاشراف على استثمارها ومراقبة زراعتها • وأصبحت العلاقة بين الفلاح والدولة مباشرة ، وأعيد تنظيم الضرائب •

ولم يتم ذلك — بطبيعة الحـــال — دفعة واحدة ، بل بدأ تدريجيا ابتداء من سنة ١٨١٢ حيث تم مسح كل الاراضى المزروعة فى القرى المختلفة وربطها فى السجلات ووزعها على الفلاحين يقومون بفلاحتها دون أن يكون لهم حق توريثها أو تداولها عن طريق البيع أو غيره من التصرفات ، وأعقب ذلك اســـتيلاؤه على الاراضى التى كان يملكها الملتزمون (١٧) •

---

(16) Issawi; op. cit., p. 18.

(١٧) د. محمود متولى : الاصــــول التاريخية للرأسمالية المصريــة وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ص ٤٢ .

ويظن البعض أن محمد على لو فرض وطبق مبدأ الملكية الخاصة على جميع الأراضى لكان من المشكوك فيه نجاحه كثيرا بالفقر والجهل والجمود معا كان يحول دون استثماره على الوجه الاكمل (١٨) •

ومع ذلك ، فان موقف محمد على من نظام الملكية والحيازة يعد على أية حال تمهيدا لما جرى فيما بعد من اقرار للملكية الخاصة ، اذ كان لابد أن تتغير علاقات الانتاج خلال تحول الارض الى سلعة يمكن التخلى عنها على أساس من الملكية الخاصة الفردية • وقد عمد محمد على — بالفعل — فى أواخر عهده الى التخفيف من القيود التى وضعها على تداول الارض بين الفلاحين القائمين بزراعتها ، اذ أنه بقضائه على طبقة المماليك التى كانت تقف وسيطا بين الوالى والفلاحين ، ثم باصداره قرارات ١٨٣٧ ، ١٨٤٢ ولائحة الاطيان الاولى سنة ١٨٤٦ (٨٩) مهد للملكية الخاصة بالظهور وبالذات الكبيرة الحجم التى انحدرت منها الاصول الرأسمالية فى قطاعات الاقتصاد الاخرى الى جانب أنه ثبته الفلاحين فيما كان فى أيديهم ، وزادهم على توالى الزمن حقوقا فى أرضهم •

---

(١٨) د. راشد البراوى وحمزة عليش : المرجع السابق ، ص ٦٣ •

(١٩) أعطى القرار الصادر فى يناير ١٨٣٧ المنعم عليهم بأرض الابعاديات والشفالك حق توريثها لاولادهم وأحفادهم . وقد تدعم هذا القرار بقرار آخر فى فبراير ١٨٤٢ أباح لاصحاب تلك الاراضى حق البيع والشراء والتنازل والرهن . أما أول تشريع ينظم حيازة الارض بالنسبة للفلاحين فقد صدر فى ديسمبر ١٨٤٦ ويعرف بلائحة الاطيان الاولى وقد أجازت تلك اللائحة للفلاح حق رهن الارض أو التنازل عنها للغير أو تأجيرها . راجع : هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ، صفحة ٩١ — ١٠٠ .

والواقع أن تغير سياسة الدولة الزراعية فى اتجاه الملكية الفردية للارض كان محصلة عوامل كثيرة ومتعددة أهمها ، التوسع الصناعى وما يستلزمه من خامات زراعية ، والاثار غير المواتية لسياسة محمد على الزراعية على الفلاح المصرى ، وأثر الازمـــة العالميـــة على ايرادات الدولة ، بالاضافة — وهو عامل مهم الى ضغوط القوى الأوربية[٢٠] •

وقد تحقق هذا التعبير من خلال خلق ملكيات كبيرة لاعضاء الاسرة الحاكمة وكبار موظفى الدولة ، مع الملكيات المتوسطة لبعض المشـــايخ وبعض أغنياء الفلاحين • ولو قارنا صورة ما حدث للملكية الزراعية ما بين ســـنة ١٨٣١ و ١٨٤٤ نجد أنها كانت تتطور لصـــالح الملكيات الكبيرة [٢١] ، فبينما زادت أراضى الفلاحين بنسبة ٣٤٪ خلال الفترة المذكورة ، زادت أراضى كبار الملاك بنسبة ١١٠٪ •

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع استخدام الارض فى مصر فى سنة ١٨٢٠ وسنة ١٨٤٤ ونوعية الحائزين •

جـــدول رقم (١)

توزيع استخدام الأرض فى مصر

فى سنتى ١٨٢٠ و١٨٤٤ ونوعية الحائزين (بالفدان)

السنة	الملكيات الكبيرة (الابعاديات)	
١٨٢٠	٧٣٢ر٦٨٥	١ر٩٥٦ر٦٤٠
١٨٤٤	١ر٥٧٦ر٥٥٩	٢ر٠١٣ر٩١٤

المصدر : أخذت بيانات هذا الجدول من هيلين ايفلين ، المرجع السابق.

(٢٠) د. محمد دويدار : المرجع السابق ، صفحة ١٣ .

(21) Gabriel, Baer : A History of Land Ownership in Modern Egypt (1800 - 1950), oxford University, 1962, p. 18.

٢ ـ رأسمالية الدولة وتعبئة الفائض الاقتصادي :

ولمـا كان هدف الدولة حينئذ يتمثل فى بناء اقتصاد يقـوم على الانتاج السلعى ، ويتم من خلال نوع من رأسمالية الدولة • فقد كان هذا الهدف يقتضى زيادة تعبئة الفائض الاقتصادي، وفى حالتنا هذه يغلب على الفائض الاقتصادى طابع الفائض الزراعى •

وفى اتجاه تعبئة الفائض الزراعى قامت الدولة باحتكار التجـارة الداخلية والخارجية وتجارة المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية •

وقد اتخذ الفائض الزراعى حينئذ أشكالا عدة :

١ ــ العمل ، وخاصة العمل المسـخر •• وقد كانت الدولة هى الطالب الوحيد لعنصر العمل سواء للاغراض العسكرية أو للاغراض الانتاجية •

وكانت ساعات العمل اليومية لا تقل فى المتوسط عن اثنتى عشرة ساعة يوميا(٢٢) •

٢ ــ ما يدفع عينا أو نقدا بواسطة الضرائب وما يشـابهها ، وقد كانت الضرائب العقارية وحدها تمثـل نحو ٤٥٪ من ايرادات الدولة الاجمالية عام ١٨٣٣(٢٣) • كما كانت المحاصيل المختلفة وأدوات الانتاج الرئيسية كالحيوانات الزراعية ووسائل النقل وآلات النسيج والسفن الشراعية خاضعة للضريبة • وقد قدر ما يدفعه الفرد فى مصر من ضرائب

---

(٢٢) د• محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصـور الحديثة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ١١٣

(٢٣) زادت الضرائب العقارية من ٦٦٠ر٥٤١ جنيه فى عام ١٨٢١ الى ٩٢٢ر٨٤٠ر١ جنيه فى عام ١٨٣٣ • انظر د• راشد البراوى ومحمد عليش ، المرجع السابق ، ص ٦٦ •

٢ جنيه استرليني ، وهو يساوى ما يدفعه الفرد في انجلترا وضعف ما يدفعه الفرد في فرنسا(٢٤) •

٣ ــ الادخار الاجباري عن طريق سياسة احتكار المنتجات الزراعية والصناعية ، واتباع سياسة جديدة لاثمن السلع الزراعية • ويوضح الجدول التالى رقم (٢) سياسة الأثمان الزراعية التى كانت تمارسها الدولة فى عهد محمد على •

جدول رقم (٣)

سياسة الأثمان الزراعية فى عهد محمد على

الغلة	الوحدة	الثمن الذى تشترى به الدولة من الفلاح بالقرش	الثمن الذى تبيع به الدولة فى السوق المحلى بالقرش	الثمن الذى يبيع به فى السوق العالمى (التصدير) بالقرش
القمح	الاردب	٩٠	٥٦	٩٠
الذرة	الاردب	٢٦	٢٧	٦١
الارز	الاردب	١٨	١٤٠	٢٧٠
الفول	الاردب	٣٦	٣٢	٥٦
الحمص	الاردب	٢٠٠	٦٠	٧٠
القطن الشعر	القنطار	٢٩	—	من ٢٨٠ الى ٦٠٠
الحناء	القنطار	٢٧	٨٠	٨٢
الكتان		٧٤	—	١٨٠

المصدر : د• محمد فهمى لهيطة ، مرجع سبق ذكره ص ١١٨ •

(24) Charles Issowi, The Economic History if the Middle East 1800 - 1914, The University of Chicago Press, 1966, p. 388.

وجدير بالذكر أن محمد على لم يلجأ الى الاقتراض من الخارج رغم حاجته الماسة الى الأموال ، وقد رفض بعض القروض التى عرضها عليه المولون الأجانب[٢٥] لخوفه من أن يؤدى الدين الخارجى الى تورط مصر ويتخذ كذريعة للتدخل الأجنبى ووأد مشرعه الوليد فى الاستقلال الاقتصادى •

وينبغى الاعتراف بأن سياسة الدولة الزراعية قد نجحت — الى حد ما — فى توفير المتطلبات الأساسية للتراكم الرأسمالى البدائى وخاصة فى قطاع الزراعة • كما نجحت — الى حد كبير — فى أحداث توازن بين السكان والموارد المادية بل ان الانتاج الزراعى تجاوز معدل الزيادة السكانية ، وهذه الحقيقة — فى رأى البعض — غاية فى الأهمية لأن اختلال التوازن بين السكان والموارد سيكون نتيجة ادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى كما تحقق بعد عام ١٨٤٠ •

ويبين الجدول رقم (٣) أن نسبة توزيع الأرض على عدد السكان تعتبر ملائمة ومتوازية •

جدول رقم (٣)

نصيب الفرد من الأرض الزراعية فى مصر
فيما بين عام ١٨٢١ و ١٨٤٠

السنة	عدد السكان (بالألف نسمة)	مساحة الأرض الزراعية (الف فدان)	نصيب الفرد من الأرض المنزرعة
١٨٢١	٢٫٠٣٢		٫٨٠ فدان لكل فرد
١٨٤٠		٣٫٨٥٧	٫٩٨ فدان لكل فرد

Source : Crouchley, A., E., : The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938.

(٢٥) د. محمد عبد العزيز عجمية ، التطور الاقتصادى ١٩٧٦ ص

ويرى البعض بحق أنه لولا هذا الموقف الملائم على الجبهة الزراعية لاستحال على محمد على أن يواصل تمويل برنامجه الصناعى الكبير • فقد نجحت الدولة بتعبئة الفائض الزراعى ، وتحويل الشكل العينى لجزء منه فى السوق الدولية (عن طريق تصدير سلع زراعية واستيراد سلع صناعية) ، فى ارساء بناء صناعى كبير خلال ما يقرب من ثلاثة عقود • ففى عام ١٨٣٣ كان يوجد ثلاثون مصنعا للغزل والنسيج ، وكن الغزل المنتج يشبع كل احتياجات مصانع النسيج ، وتصدير جزء من فائض الانتاج للخارج • كما أن المنسوجات المنتجة محليا كانت تغطى كل احتياجات السوق الداخلية ، بل وتوفر احتياجات السوق العربية فى شرق البحر المتوسط والأناضل والسودان • وفى صناعة المعادن كان يوجد ٨٠٠ فرن لانتاج المعدات وقطع الغيار ولوازم الحرب التى كانت تستردها مصر من أوروبا فيما سبق • كما وجدت مصانع لانتاج الأسلحة وصناعة للسكر والصبغة والزجاج ودبغ الجلود ،وصناعة للورق والمواد الكيماوية ، وكانت تغطى كل احتياجات السوق الداخلية •

ويقدر البعض تكاليف هذا البرنامج الصناعى الطموح بسبعة ملايين دولار فى حين ذكر محمد على لأحد الأوروبيين أنه تكلف ١٠ مليون دولار لاقامة هذه الصناعة(٣٦) •

وليس ثمة شك أن كثيرا من الصناعات التى نمت فى مصر فيما بعد يرجع أساس نهضتها الى عصر محمد على فكأنه مهد التربة المصرية لذلك • وأخيرا ، فقد تدرب عدد كبير من العمال المصريين على الأساليب الصناعية الجديدة سيبدو أثرهم فى عصر اسماعيل • ففى عام ١٨٤٧

---

(٢٦) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ٢٨٥ ــ ٢٨٦ •

كانت القوة العاملة المستخدمة في القطاع الصناعى المصرى نحو ٤٧ ألف عامل أجير فى الوقت الذى لم يكن سكان مصر قد وصلوا فيـــه الى أربعة ملايين نسمة(٢٧) •

وقد ارتبط بهذه الجهود الكبيرة انجازات فى مجال التعليم بكافـــة أنواعه ومراحله ، وبدء سياسة ارسال البعثات التعليمية الى أوروبا من منتصف عشرينات القرن التاسع عشر • وهى السياسة التى أوجدت نواة الانتلجسيا المصرية التى قادت عصر التنـــير والنهضة فى التـــاريخ المصرى الحديث ، ونقلت أول موجات الفكر الأوروبى المسيطر وهو الفكر الليبرالى الذى بدأت بذوره تنمو فى مصر مع نمو الملكية الخاصة •

ثالثـــا ـــ انهيار نظام رأسمالية الدولـــة :

والاندماج فى نظـــام السوق الرأسمالى العالمى :

لقـــد كان من أهم خصـــائص التحويل الاقتصـــادى الذى قادته رأسمالية الدولة المصرية فى عهد محمد على أنه تم ليس فقـــط دون الالتجاء الى رأس المـــال الأجنبى ، وانما بالاســـتبعاد المتعمد لهـــذا الرأســـمال •

وكان معنى عملية التحول هذه أن تتطور علاقات الاقتصاد المصرى مع السوق العالمية ، كما يظهر من التعبير القيمى عن هذه العـــلاقات فى الجدول رقم (٤) •

---

(٢٧) أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٠٠ ـــ ٢٠١ •

جـدول رقم (٤)

تطور قيمة تجارة مصر الخارجية
فيما بين عام ١٨٠٠ الى عام ١٨٥٠
(بالجنيهات المصرية)

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	اجمالى التجارة الخارجية
١٨٠٠	٢٨٨ر٠٠٠	٢٦٩ر٠٠٠	٥٥٧ر٠٠٠
١٨٢٣	١ر٥٨٤ر٠٠٠	٨٠٤ر٠٠٠	٢ر٣٨٨ر٠٠٠
١٨٢٤	٢ر١٢٧ر٠٠٠	١ر٠٠٩ر٠٠٠	٣ر١٣٦ر٠٠٠
١٨٢٦	١ر٤٥٥ر٠٠٠	٦٥٦ر٠٠٠	٢ر١١١ر٠٠٠
١٨٣١	١ر٦٠٩ر٠٠٠	١ر٥٢٩ر٠٠٠	٣ر١٣٨ر٠٠٠
١٨٣٦	٢ر٠٧٦ر٠٠٠	٢ر٥٧٦ر٠٠٠	٤ر٥٧٦ر٠٠٠
١٨٣٧	٢ر١٤٢ر٠٠٠	٢ر٦١٢ر٠٠٠	٤ر٧٥٤ر٠٠٠
١٨٤٥	١ر٧٤٧ر٠٠٠	١ر٠٠٧ر٠٠٠	٢ر٧٥٤ر٠٠٠
١٨٤٨	١ر٥٧٤ر٠٠٠	١ر٤٨٠ر٠٠٠	٣ر٠٥٤ر٠٠٠
١٨٥٠	١ر٦٦١ر٠٠٠	١ر٤٧٤ر٠٠٠	٣ر١٣٥ر٠٠٠

المصدر :

(١) د. أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، نهضة مصر ، القاهرة، ١٩٥٤ ، ص ٣٢٠ .
(٢) د. محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق ص ١٥٩ .
(٣) د. محمد دويدار ، المرجع فى سابق ، ص ١٢ .

ويظهر من هذا الجدول أن تجارة مصر الخارجيــة قد تضاعفت حوالى تسع مرات خلال الفترة من ١٨٠٠ الى ١٨٥٠ ، وقد كان نمـو الواردات فى معظم هذه السنوات مقاربا لنمو الصادرات .

ومعنى هذا التطور فى العلاقات مع السوق العالمية أن الاقتصاد المصرى أصبح مكشوفا أمام تقلبات هذه السوق وأزماتها الدورية، وطرفا فى المنافسة والصراعات التى تحكم هذه السوق •

وقد بلغت هذه الصراعات بين الدولة المصرية والمصالح التى كانت تسود السوق العالمية ذروتها بابرام معاهدة لندن فى ١٥ يونيو ١٨٤٠ التى اتفقت فيها القوى الخمس الكبرى : بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا على ضرب الدلة المصرية وتحجيمها كقوة كان من الممكن أن تهدد مصالح رأس المال الأوربى ، وخاصة رأس المال البريطانى تهديدا خطيرا فى شرق البحر المتوسط ، وقد كان ذلك أثر رفض محمد على تنفيذ أحكام معاهدة١٨٣٨ التى وقعتها بريطانيا والدولة العثمانية فى «بلطة ليمان»[٢٨]، والتى تنص على معاملة السلع البريطانية معاملة تفضيلية فى أراضى الامبراطورية العثمانية ، والغاء الحظر المفروض على تصدير بعض السلع بمقتضى نظام الاحتكار الحكومى • وقد استمر محمد على — رغم هذه المعاهدة — فى انتهاج السياسة الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل حدود مصر وانما كذلك داخل حدود دولته العربية •

وطوال عامى ١٨٤٢ و١٨٤٣ زاد الصراع بين الأجانب وبينه حول تطبيق مبدأ حرية التجارة تطبيقا عمليا ونظريا • على أن كثيرا من الاحتكارات الحكومية كانت قد بدأت تنهار الواحد تلو الآخر • وبدأ

---

(٢٨) حددت المعاهدة ضرائب الواردات بنسبة ٣٪ بالاضافة الى ضريبة قدرها ٢٪ على تجارة التجزئة والغيت الضرائب الاضافية على الورادات أما ضرائب الصادرات فقد حدد بواقع ١٢٪ منها ٣٪ يدفعها أصدرون الاجانب . راجع :

Dr. Ahmed Abdel Rahim Mustafa : The Break Down of The Monopoly System in Egypt after 1840, Faculty of Arts - Ain shams University, vol. x, May 1967, p. 206.

بعض الصناع الذين تلقوا العلم فى أوربا فى عهد محمد على وتدربوا فى المصانع الحكومية يشتغلون لحسابهم الخاص[٢٩] •

وبانتهاء نظام رأسمالية الدولة ، قضى على أول محاولة طموحة — فى التاريخ الحديث — لبناء اقتصاد مستقل فى اطار السوق العالمى يرتكز على بناء صناعى • واذا كانت هذه المحاولة لم يقيض لها النجاح ، فان ما تم خلالها من تغير نوعى فى الاقتصاد المصرى يستند الى « قيمة المبادلة » ، قد هيأ عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع هذه المرة يخضع لسيطرة رأس المال الأجنبى ، الذى فتح الباب لتغلغله منذ عهد سعيد فى صورته المالية ليسيطر على مناحى الحياة الاقتصادية المصرية كافة من خلال اغراق الدولة المصرية والفلاح المصرى فى الديون والعمليات الاقراضية • وانتهى الأمر بتسليم الفلاح المصرى كمنتج مباشر للقطن الى رأس المال الأجنبى[٣٠] •

خاتمـــة :

لقد لعبت الدولة المصرية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر دورا غير مسبوق فى قيادة التحول الاقتصادى • والى هذا الدور يدين الاقتصاد المصرى الحديث بانتقاله من اقتصاد زراعى تتحكم فيه « قيمة الاستعمال » ، الى اقتصاد سلعى تنمو فى داخله باطراد علاقات الانتاج الرأسمالية ، وتتحكم فيه تدريجيا « قيمة المبادلة » • ويتم فيه تعبئة الفائض الاقتصادى مركزيا عن طريق الدولة وفقا لمقتضيات وشروط التراكم الرأسمالى •

---

(٢٩) د. محمود متولى : المرجع السابق صفحة ٦١ •

(٣٠) د. محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ ، صفحة ٣٣ •

ومن الخصائص الفريدة التى طبعت هذا التحول أنه قد تم ليس فقط دون الالتجاء الى رأس المال الأجنبى ، وانما بالاستبعاد المتعمد لهذا الرأسمال • فقد قام هذا الدور بالأساس ، معتمدا ، على التراكم الذى تحقق فى القطاع الزراعى بسبب التطورات الجذرية التى عاشتها الزراعة المصرية فى عشرينات القرن الماضى ، وبالذات التوسع فى ادخال المحاصيل النقدية ، وعلى رأسها القطن ، الذى كان أداة هامـــة لتطوير علاقات الاقتصاد المصرى مع السوق العالمية ، وهى العلاقات التى وضعت الاقتصاد المصرى أمام تقلبات هذه السوق وأزماتها الدورية ، وجعلته طرفا فى المنافسة والصراعات التى تحكم هذه السوق •

وقد انتهت هذه الصراعات بين الدولة المصرية والمصالح التى كانت تسود السوق العالمية بالقضاء على رأسمالية الدولة فى عام ١٨٤٠ ، واخضاع الاقتصاد المصرى برمته لسيطرة رأس المال الأجنبى •

المراجع

أولا — المراجع العربيـة

١ — د. أحمد الحتــة : تاريخ مصر الاقتصــادى ، مكتبة نهضـــة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

٢ — اجناتسى زاكس : نمــاذج القطاع العــام فى الاقتصــاديات المتخلفة ، موازنة بين النموذج الهندى واليابانى ، ترجمة سمير عفيفى ومراجعة دكتور رفعت المحجوب ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ .

٣ — د. جمال حمــدان : البيروقراطية والجغرافية ، دار الهــلال ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٤ — د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الثانى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٥ — د. جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ، مطبعة لجنة البيان العربى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٦ — د. راشد البرادى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٧ — روبرت مابرو : الاقتصاد المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٢) ترجمــة د. صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٨ — كامل زهيرى : حقائق لم تنشر عن السان سيمونية فى مصــر ، الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٩ ـ د. على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

١٠ ـ د. محمد دويدار : التكوين التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر ، مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد ٣٧٣ ، يوليو ١٩٧٨ .

١١ ـ د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل : الوجيز فى التطور الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٦ .

١٢ ـ د. محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٥ .

١٣ ـ د. محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١٤ ـ د. محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٥ ـ هيلين آن ريفيلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .

ثانيا ـ المراجع الأجنبية

16. Dr. Ahmed Abdel Rahim Mustafa : The Break down of the Monopoly system in Egypt after 1840, Faculty of Arts - Ain shams University, Vol. X, May 1967.

17. Gabriel, Baer : A. History of Land Ownership in Moders Egypt (1800 -1950), Oxford University, 1962.

18. Charrles Issawi : Egypt since 1800, Astudy in Lop - sided Development, Journal of Ecosomic History, March 1961.

19. Charles Issawi : The Economic History of the Middle East (1800 - 1814); the Universty of Chicago Paess, 1966.

20. Dobb, M. : Studies in the Development of Capitlism, Routledge & Kegan, egan, London, 1957.

21. O'brien, Patric : The Revoulution in Egypt's Economic system, London, 1966.